11.2 ملياراً.. إجمالي الإيرادات العامة

سلطنة عمان تعلن ميزانية عام 2013 بزيادة بقيمة 2.4 مليار ريال

1.8 مليار ريال الإيرادات غير النفطية وبزيادة 13 في المئة

2.4 مليار دولار زيادة في ميزانية مسقط لعام 2013

حجم الانفاق العام المعتمد يبلغ نحو 12.9 مليار ريال

مسقط - «كونا» — اعلن الوزير المسؤول عن الشؤون المالية في سلطنة عمان درويش بن اسماعيل البلوشي ان اجمالي الايرادات العامة في الموازنة العامة للدولة لعام 2013 تقدر بنحو 2. 11 مليار ريال عماني مقابل 8. 8 مليار ريال عماني في عام 2012 بزيادة قدرها 4. 2 مليار ريال عماني وبنسبة 27 في المئة حيث تمثل الايرادات النفطية نسبة 84 في المئة من جملة الايرادات.

وقال البلوشي في موتمر صحافي امس بمناسبة الاعلان عن الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2013 انه قد تم احتساب الايرادات النفطية باخذ متوسط سعر 85 دولارا للبرميل وبمعدل انتاج يومي يبلغ 930 الف برميل وعليه فان ايرادات النفط قدرت بنحو ثمانية مليارات ريال عماني وتمثل نسبة 72 في المئة من اجمالي الايرادات كما تمثل ايرادات الغاز المقدرة بـ3. 1 مليار ريال نسبة 12 في المئة من اجمالي الايرادات.

واضاف انه «تم تقدير الإيرادات غير النفطية بنحو 8. 1 مليار ريال وبزيادة 13 في المئة عن موازنة 2012 وهي تمثل نسبة 16 في المئة من اجمالي الايرادات».

واوضح ان حجم الانفاق العام المعتمد يبلغ نحو 9. 12 مليار ريا بزيادة قدرها 9ر2 مليار عن الانفاق المعتمد للسنة الماضية والذي بلغت نسبته 29 في المئة.

ولفت الى ان المصروفات الجارية تقدر بنحو 1. 8 مليار ريال تمثل 63 في المئة من اجمالي الانفاق العام منها 6. 3 مليار ريال لتغطية مصروفات الدفاع والامن و1. 4 مليار للمصروفات الجارية للوزارات المدنية.

وذكر ان المصروفات الاستثمارية تبلغ نحو 1. 3 مليار ريال وتمثل 24 في المئة من اجمالي الانفاق العام منها مبلغ 1. 8 مليار ريال لتغطية الصرف على المشاريع الانمائية و 3. 1 مليار لتغطية المصروفات الرأسمالية لإنتاج النفط والغاز.

واوضح انه في ضوء تقديرات الايرادات والانفاق المعتمدة في الموازنة العامة فإن العجز المقدر لعام 2013 على اساس سعر 85 دولارا للنفط سيبلغ نحو 7. 1 مليار ريال عماني اي نسبة 15 في المئة من الايرادات ونسبة خمسة في المئة من الناتج المحلي.

وحول الانفاق المعتمد للقطاعات الاجتماعية في الموازنة ذكر البلوشي ان اجمالي الانفاق المقدر لقطاع التعليم يبلغ نحو 3. 1 مليار ريال عماني لتغطية التكلفة التعليمية لعدد 522 الف طالب وطالبة في التعليم الاساسي والعام وعدد 107 آلاف طالب وطالبة في التعليم العالي بما فيه البعثات الداخلية والخارجية.

وقال البلوشي ان الاعتمادات المالية المخصصة لتدريب الباحثين عن عمل في برنامج التدريب المقرون بالتشغيل والتدريب على رأس العمل تبلغ نحو 26 مليون ريال عماني.

وبين ان اجمالي الانفاق المقدر لقطاع الصحة يبلغ نحو 547 مليون ريال عماني اي نسبة اربعة في المئة من اجمالي الانفاق العام فيما يبلغ اجمالي الانفاق على الضمان والرعاية الاجتماعية مبلغ 130 مليون ريال لتغطية معاشات الضمان والرعاية الاجتماعية اضافة الى توفير السيولة النقدية لبرنامج المساعدات الاسكانية لبناء عدد 4000 منزل بتكلفة اجمالية تبلغ 80 مليون ريال.

ويشمل الانفاق على الضمان والرعاية الاجتماعية بناء عدد 250 منزلا في ولاية المزيونة بتكلفة اجمالية تبلغ نحو ثمانية ملايين ريال وعدد 1390 فرصا اسكانيا بتكلفة 28 مليونا.

واشار الى ان الانفاق المقدر يشمل المخصصات المالية لدعم فوائد القروض الاسكانية والتنموية ودعم الكهرباء والمياه والوقود وبعض السلع الغذائية الاساسية ويبلغ 3. 1 مليار عماني.

واوضح ان الحكومة اعتمدت حجم الايرادات في الموازنة العامة للعام المالي المنصرم 2012 بنحو 8.8 مليار ريال والانفاق العام بنحو عشرة مليارات وتم احتساب معدل سعر برميل النفط في الموازنة عند معدل سعر 75 دولارا للبرميل الا ان الانفاق الفعلي في موازنة العام الماضي ارتفع الى نحو 13 مليار ريال. واكد ان حكومة السلطنة ومن خلال الانفاق في الموازنة العامة للدولة للعام المالي الجديد 2013 تسعى الى تحقيق مجموعة من الاهداف التي تلبي متطلبات التنمية وتتناسب مع الاهداف المعتمدة في الخطة الخمسية الثامنة «2011 - 2015» الرامية الى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال الاستمرار في زيادة الانفاق الحكومي وخاصة الانمائي بالاضافة الى توفير المخصصات المالية اللازمة للتوظيف في مختلف وحدات الجهاز الاداري للدولة وما ستوفره الشركات والمؤسسات الحكومية.

كما تسعى الحكومة من خلال موازنة العام الجديد الى الاهتمام بالبعد الاجتماعي للتنمية المتمثل من خلال زيادة الانفاق على قطاعات التعليم والصحة والاسكان والرعاية الاجتماعية حيث تبلغ نسبة النمو في الانفاق على هذه القطاعات نحو 22 في المئة.

3.1 مليارات ريال المصروفات الاستثمارية وتمثل 24 في المئة من إجمالي الإنفاق العام

«طاقة الإماراتية» تشتري حصة في امتياز نفطي بكردستان العراق

«رويترز» - اشترت شركة ابوظبي الوطنية للطاقة «طاقة» حصة 53.2 في المئة في امتياز التروش النفطي في كردستان العراق مقابل 600 مليون دولار من شركة جنرال اكسبلوريشن بارتنرز «جي. اي.بي». وقال متحدث باسم طاقة امس إن من المتوقع ان يبدأ الانتاج في عام 2013 وسيجري تمويل عملية الاستحواذ «من موارد الشركة». وشركة جي.اي.بي مشروع مشترك بين اسيكت انرجي الخاصة التي تملك 66.5 في المئة فيها والحصة المتبقية تملكها وحدة تابعة للمجموعة الكندية شاماران بتروليوم. وعملية الاستحواذ تمثل الفرة الاولى التي تقوم فيها شركة طاقة ومقرها ابوظبي بتشغيل مشروع للنفط والغاز في الشرق الاوسط. وقال المتحدث باسم الشركة «تتضمن استراتيجيتنا التوسع في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا». ووقعت منطقة كردستان العراق المتمتعة بالحكم الذاتي منذ عام 1991 اتفاقات مع شركات اجنبية مثل اكسون موبيل وشيفرون وتوتال. لكن هذه الصفقات اغضبت العاصمة الاتحادية بغداد التي ترفض عقود النفط التي تبرمها حكومة كردستان باعتبارها غير قانونية ووضعت بعض الشركات التي ابرمت عقودا في المنطقة الشمالية على القائمة السوداء.

عقود النفط تقفز بالقرب من 93 دولاراً

قفزت عقود النفط الخام إلى أعلى مستوياتها في حوالي ثلاثة أشهر تفاؤلا بتصويت مجلس النواب الامريكي لصالح قانون الضرائب، ما يعني أن البلاد سوف تتجنب التداعيات السلبية الصاحبة للهاوية المالية. وكانت عقود الخام تسليم فبراير قد قفزت خلال التعاملات الإلكترونية لبورصة نيويورك إلى مستوى 92.8 دولارا وهو الأعلى لها منذ النصف الثاني من سبتمبر قبل أن تصل إلى مستوى 92.78 دولارا بارتفاع 96 سنتا. يأتي هذا فيما ارتفعت عقود برنت إلى مستوى 111.90 دولارا، قبل أن تقلص هذا الصعود لاحقا إلى 0.8 دولار عند 111.10 دولارا للبرميل

معدل التضخم السنوي في إسبانيا يستقر عند 2.9 في المئة

مدريد - «كونا» - كشف بيان رسمي نشر هنا امس استقرار معدل التضخم السنوي في اسبانيا عند 9. 2 في المئة في شهر ديسمبر الماضي. وقال المعهد الوطني للاحصاء في بيانات اولية ان مؤشر اسعار المستهلكين لم يشهد اي تغير في ديسمبر الماضي مقارنة بشهر نوفمبر الذي سبقه بعد ان بلغ نسبة 3. 3 في المئة في اكتوبر محققا اعلى المستويات المسجلة منذ شهر مايو 2011. يذكر ان معدل التضخم السنوي بلغ 3. 4 في سبتمبر الماضي محققا ارتفاعا كبيرا مقارنة بـ7. 2 في المئة المسجلة في شهر اغسطس ارتفاعا من 1. 2 في المئة في ابريل.

«زين» السعودية تختتم العام بثاني أفضل صفحة تفاعلية بقطاع الاتصالات

اختتمت شركة زين السعودية العام 2012 بعد حصولها على جائزة ثاني افضل صفحة تفاعلية في قطاع الاتصالات في الوطن العربي على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، وذلك في الحفل الذي اقامته «Pan Arab Awards Academy» في الأردن.

وأوضحت الشركة انها تعمل دائما على تطوير صفحاتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي بانواعها المختلفة، إيمانا منها باهمية التواصل مع مشتركيها في جميع المواقع الإلكترونية الأكثر تفاعلاً ورواجا على مستوى العالم، مؤكدة انها ستواصل عملها للوصول إلى المراكز الأولى والمتقدمة في جميع الخدمات التي تقدمها، مؤكدة سعيها لتعزيز خبرات مشتركيها وتطويرها عن طريق القنوات التواصلية التفاعلية.

واضافت انها فتحت عدداً من القنوات التواصلية رغبة منها في تنويع وسائل التواصل مع مستخدمي شبكتها لخدمتهم بالشكل المطلوب، وذلك تواكبا مع التوجه الذي يشهده العالم أجمع إلى مواقع التواصل الاجتماعي.

الجنيه المصري يتراجع مجدداً في ثالث عطاء للبنك المركزي

القاهرة «رويترز» - واصل الجنيه المصري تراجعه في ثالث عطاء للعملة الصعبة من البنك المركزي ضمن نظام جديد يوم الأربعاء حيث باع البنك المركزي 75 مليون دولار للبنوك وكان أقل سعر مقبول 6.3510 جنيه. وكان أقل سعر مقبول في عطاء يوم الأحد 6.3050 جنيه للدولار. وهبط الجنيه في سوق بين البنوك إلى مستوى قياسي عند نحو 6.355 جنيه للدولار بعد عطاء يوم الإثنين. وكانت البنوك في عطلة يوم الثلاثاء. وعرض البنك المركزي 75 مليون دولار أيضا في عطاء يوم الإثنين ضمن نظام جديد يهدف إلى كبح استنزاف الاحتياطيات الأجنبية للبلاد التي قال البنك المركزي إنها تراجعت إلى مستوى حرج.

ارتفاع دين لبنان إلى 56.5 مليار دولار

أظهر تقرير دوري لجمعية مصارف لبنان، اليوم الأربعاء، ان الدين العام للدولة اللبنانية وصل حتى نهاية شهر اكتوبر عام 2012 الى 56.6 مليار دولار.

واشار الى ان الدين العام سجل في شهر سبتمبر الذي سبقه 56 مليار دولار بارتفاع 600 مليون دولار في شهر واحد، و3 مليارات دولار منذ بداية عام2012.

وكان الدين اللبناني وصل في نهاية شهر ديسمبر 2011 الى 53.6 مليار دولار مقابل 52.6 مليار دولار في نهاية عام 2010 اي بارتفاع مليار دولار في عام واحد.

الاقتصاد السنغافوري يسجل نمواً في الربع الأخير

كوالالمبور - «كونا» - سجل الاقتصاد السنغافوري نموا متواضعا بنسبة 1.1 في المئة في الربع الأخير من العام الماضي.

وقالت وزارة التجارة والصناعة السنغافورية في بيان اليوم ان الاقتصاد المحلي على اساس المعدل الموسمي للربع سنوي سجل نموا بنسبة 8. 1 بالمئة بعد ارتفاع الانكماش بنسبة 3ر5 في المئة في الربع الثالث.

بقيادة 14 قطاعاً في السوق

الأسهم السعودية تستقبل العام الجديد على ارتفاع 59 نقطة

الرياض - استقبلت سوق الأسهم السعودية العام الجديد 2013 على مكاسب ملحوظة، فارتفع المؤشر العام أمس 59 نقطة، بقيادة 14 من قطاعات السوق تصدرها قطاعا البتروكيماويات والاستثمار الصناعي.

واتسم اداء السوق بالعقلانية والانتقائية بعيدا عن التذبذبات الحادة، وركز المتعاملون على أسهم الصف الأول.

وطرأ تحسن ملموس على الذين من أبرز خمس كميات وأحجام في السوق، خاصة معدل الأسهم المرتفعة مقابل تلك المنخفضة الذي قفز إلى423.08 في المئة، ومتوسط حجم السيولة الداخلة للسوق مقابل تلك الخارجة منه، وفي هذين المعيارين ما يعني أن السوق أمس كانت في حالة شراء مكثف، سواء كان ذلك لتعويض كميات مباعة، لتغطية مراكز مكشوفة، أو لقناعة المشترين بعدالة أسعار بعض الأسهم، وبما انه كان هناك إحجام عن البيع على كثير من الأسهم الجيدة فقد انكمشت الكميات المتبادلة وحجم سيولة السوق.

متداولون يتابعون مؤشرات السوق مع بداية العام

وفي نهاية حصة التداول لاول أيام العام الجديد 2013، اغلق المؤشر العام على 6860.01 نقطة، كاسبا 58.79، بنسبة 0.86 في المئة خلال عمليات شراء مكثف مع بداية الجلسة.

ودفع قطاع البتروكيماويات الذي ارتفع بنسبة 1.75 في المئة وقطاع الاستثمار المتعدد الذي اضاف نسبة 1.44 في المئة بالمؤشر العام للارتفاع، مع ارتفاع جميع قطاعات الـ15 باستثناء قطاع التأمين الذي انهى على خسارة هامشية.

وتباين اداء ابرز خمسة معايير في السوق، فبينما انكمشت كمية الأسهم المتبادلة إلى 143.72 مليون من 166.92 مليونا في الجلسة السابقة، نقصت قيمتها من 5.07 مليارات ريال إلى 4.41 مليارات، كانت النسبة الكبرى من هذه السيولة لعمليات الشراء، وتقلص عدد الصفقات المنفذة إلى 105.71 آلاف من 131.93 الفا، ولكن معدل الأسهم الصاعدة مقابل تلك الهابطة قفز إلى 423.08 في المئة من نسبة هامشية قدرها 34.65 في المئة في الجلسة السابقة، فقد شملت تعاملات أمس أسهم 156 من الشركات المدرجة في السوق والبالغ عددها 158، ارتفعت منها 110 شركات، انخفضت 26، وحافظت 20 شركة على مستويات أسعارها في الجلسة السابقة، وفي هذا ما يشير إلى أن السوق كانت في حالة شراء مكثف.

وتصدر الشركات المرتفعة كل من التصنيع، المتطورة، والخضري، فقفز سهم الأولى بنسبة 7.94 في المئة واغلق على 29.90 ريالا، تبعه سهم الثانية بنسبة 4.56 في المئة وصولا إلى 16.05 ريالا، وفي المركز الثالث أضاف سهم الخضري نسبة 4.26 في المئة.

المملكة تحتل المركز الخامس عالمياً

التصنيف الجديد يجذب الاستثمارات العالمية للاقتصاد السعودي

في تأكيد جديد على قدرة الاقتصاد السعودي التفوق على المستوى الاقتصادي العالمي حلت المملكة في المركز الخامس عالميا في قائمة الجهات المصدرة للديون السيادية الأفضل من حيث الجدارة الائتمانية، وفقا لتقرير صادر عن «سي ام ايه داتا فيجن».

وتقدمت المملكة في التصنيف الجديد مع نهاية 2012 بعدما حلت في المرتبة التاسعة عالميا بنفس التصنيف في نهاية 2011 في دلالة تشير إلى ان المؤسسات المالية العالمية تنظر للمملكة على انها من اكثر الدول أمانا من المنظور الاستثماري.

كما يمثل التصنيف الجديد للمملكة بانها من اقل خمس دول مخاطرة على مستوى العالم، وهذا ما يفسره على ارض الواقع الانخفاض في تكلفة التامين على التعثر السيادي للمملكة من وجهة نظر هذه المؤسسات العالمية.

ومن مدلولات هذا الترتيب ان اقتصاد المملكة من المتوقع ان يلعب دورا مهما في جذب الاستثمارات العالمية التي تبحث عن ملاذات آمنة مستقبلا بسبب انخفاض درجة المخاطرة.

وتصدرت القائمة عالميا النرويج بنسبة 1.56 في المئة ثم السويد وفنلندا والدنمارك، والسعودية بنسبة 4.64 في المئة. وتشلي وابو ظبي.

ويقيس هذا التصنيف قدرة الدول المصدرة لسندات سيادية على الوفاء بديونها، حيث تحصل الدول على تصنيف أعلى كلما كانت احتمالية عدم الوفاء متدنية.

وتعرف الديون السيادية بالديون التي تنشأ بسبب طرح الدولة سندات في السوق العالمية بالعملات الصعبة بهدف الحصول على هذه العملات، وتمثل عملية اقتراض عن طريق هذه السندات التي يتم طرحها.

وقد سميت بالديون السيادية لتمييزها عن الديون الحكومية أو المحلية التي تنشأ عن طرح هذه السندات بالعملة المحلية داخل الدولة نفسها.

ويتزامن التصنيف الجديد للمملكة في الجدارة الائتمانية مع احتلالها المرتبة الثالثة عالميا كاقل الدول فرضا للضريبة، في تقرير دفع الضرائب لعام 2013، الصادر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وبرايس ووتر كوبرز.

وحلت السعودية بعد الإمارات وقطر، وحلت البحرين سابعا، ثم عمان عاشرا والكويت في المرتبة الحادية عشرة.

وقال التقرير ان الحكومات لا تزال مستمرة في إصلاحات انظمتها الضريبية رغم الاضطراب الاقتصادي العالمي، إذ اتخذت 31 دولة خطوات في هذا الصدد منذ يونيو العام الماضي وحتى مايو 2012، بحيث اصبحت اسهل واقل تكلفة على الشركات الصغيرة والمتوسطة كي تدفع ضرائبها.ويدرس التقرير الانظمة الضريبية في 185 اقتصادا، منهم 13 من الشرق الأوسط، ووجد ان الإصلاح الضريبي الأكثر شيوعا في المنطقة هو إدخال أو تعزيز الأنظمة الإلكترونية للامتثال الضريبي، وهو ما حدث في 16 اقتصادا. كما وجد التقرير أن معدل الضريبة الإجمالي الذي تدفعه شركة متوسطة الحجم في الشرق الأوسط يساوي 23.6 في المئة، على شكل 17.6 دفعة، أما ضرائب العمالة والمساهمات الاجتماعية فتشكل الجزء الأكبر من هذه المؤشرات الثلاثة في المنطقة، التي تختلف تماما عن المتوسط العالمي الذي يبلغ 44.7 في المئة.

ولفت التقرير إلى انه خلال الأعوام الثمانية من تاريخ إصدار التقرير في 2004، تطلبت المنطقة العدد الأقل من الساعات للامتثال للنظام الضريبي، بينما بقي عدد الدفعات مستقرا، خلال معظم فترات الدراسة، لكنه شهد انخفاضا في العام الماضي بسبب تطبيق أنظمة السداد الكترونيا في السعودية والإمارات.

ولا تزال السعودية والإمارات والكويت وقطر والبحرين تفرض ضريبة متخفضة على دخل الشركات، وفي حالات أخرى لا تفرض، وهو ما يفسر سبب تدني المتوسط الإجمالي لمعدل الضريبة في التصنيف.